البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تطور علم الاقتصاد الإسلامي

ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه

ورقة مقدمة من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز
بمناسبة منحه جائزة البنك الإسلامي في مجال الاقتصاد الإسلامي لعام 1423هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــــــات

تقديم

إن من الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك الإسلامي للتنمية لتحقيقها : البحث في مجالات الاقتصاد الإسلامي ، وتطويره نظرياً ، وعملياً. وهذا ما أوضحته المادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك التي نصت على قيام البنك بالدراسات والأبحاث للمساعدة في تنظيم الفعاليات الاقتصادية والمالية والمصرفية حسب أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

وتجسيداً لهذا المبدأ في أرض الواقع أسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، وقد أسهم منذ إنشائه في إثراء المكتبة الإسلامية بوجه عام ، والاقتصادية بوجه خاص بعدد من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية. ورغبة في تحسين ، وتشجيع ، ورفع كفاءة البحوث في جوانب الاقتصاد الإسلامي المتعددة ، وتقديراً لمن يسهم ويجاهد بفكره ووقته في هذا الميدان ، أفراداً ومؤسسات ، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية جائزة سنوية في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية. ولقد درج المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على إقامة محاضرة متخصصة للفائز بجائزة البنك ، وطبعها في كتيب ضمن " سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك ".

وقد فاز بهذه الجائزة للعام الهجري 1423هـ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وذلك نظراً للجهود الكبيرة والمستمرة منذ تأسيسه في مجال البحث العلمي ، ولإسهاماته المتميزة في خدمة الاقتصاد الإسلامي من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

وبهذه المناسبة نقدم للقارئ الكريم هذه المحاضرة التي ألقاها معالي الدكتور غازي عبيد مدني مدير المركز آنذاك ، والتي تناول فيها " تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه " لتتضح جلياً الإضافات الفكرة الرائدة لهذا المركز ، ودوره الكبير في نهضة الاقتصاد الإسلامي ، وإبراز أدبياته المختلفة ، ومستشرفاً آفاقه المستقبلية الرحبة.

وا نسأل أن يوفق القائمين على هذا المركز ويسدد خطاهم ، ويجعله لبنة في بناء الصرح الاقتصادي الإسلامي ، وينفع به جميع المسلمين.

وا من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل..

مدير المعهد المكلف

د. محمد فهيم خان

مقدمة

لأن الاقتصاد الإسلامي ليس وليد العصر الحالي ، بل يمتد تاريخياً امتداد دين الإسلام. ذلك أن الحياة المعيشية التي يعنى بها علم الاقتصاد قد تناولتها الشريعة الإسلامية بالإصلاح والتزكية والتشريع ، شأنها في ذلك شأن سائر جوانب الحياة الاجتماعية والفردية.

على أننا نركز اهتمامنا في الورقة الحاضرة على علم ا لاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً متميزاً عن غيره من فروع المعرفة. ومن هذه الوجهة نلاحظ أن تركيز الاهتمام على المبادئ الاقتصادية في الإسلام هو من الظواهر البارزة في الساحة الفكرية لدى المسلمين ابتداء من النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، أي منذ الثلاثينات من القرن العشرين الميلادي ، على الرغم من أن الفقهاء والمفكرين المسلمين قد تناولوا العديد من موضوعات الاقتصاد قبل ذلك بكثير.

هذه الورقة مقسمة إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأولى يبين بعض الإضافات الفكرية ، والثاني يستعرض دور المركز ، والثالث يستشرف الآفاق المستقبلية.

1. الاقتصاد الإسلامي : بعض الإضافات الفكرية

من خلال المساهمات الفكرية المختلفة في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال ربع القرن الماضي تحققت بعض الإضافات العلمية ، نذكر منها :

المشكلة الاقتصـادية :

دخل علم الاقتصاد إلى مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا كمنا هو موجود في البيئات الغربية ، دون تكييف ولا تعديل ولا تمحيص. وصار المسلمون الحريصون على دينهم يعيشون انفصاماً بين الدين والعلم ، في الوقت الذي يعتقدون فيه أن الدين يجب أن يكون موجهاً للعلم وهادياً ومرشداً ، ولا يعقل أن تتناقض المعرفة البشرية (الصحيحة) مع المعرفة الدينية التي تتصف بالإحاطة والشمول والتوازن والانسجام. كما لا يقبل ولا يعقل عندهم أن يؤمن أحدهم با في الصلاة ، ويتجاهل تعاليمه ، سبحانه ، في الاقتصاد.

فأمام هذه النظريات والأفكار والوقائع التي تنتهك بعض المحرمات الشرعية في الحياة الاقتصادية مثل حرمة الربا والميسر والغش والنجش.. هب عدد من المفكرين والمنظرين الإسلاميين للمناداة بالتوجيه الإسلامي للعلوم. وبدأت تتشك ملامح الاقتصاد الإسلامي ، وقامت محاولات علمية وعملية ، لاسيما في مجال المصارف والتأمين بادئ ذي بدء. وربما كان الهم في البداية منصباً على اجتناب المحرمات ، على الأقل ولعل هذا يكون مصداقاً لقوله صلى ا عليه وسلم : "إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه" رواه مسلم في صحيحه.

ومن أهم ما حققته هذه المرحلة هو إيقاظ الحس النقدي حيال الأفكار والوقائع ، ومناقشة هذه الأمور مناقشة عميقة ودقيقة ، وفق الموازين العقلية والنقلية الموافقة للأصول والضوابط الإسلامية المستمدة من كتاب ا وسنة رسوله الصحيحة.

وكان من الطبيعي أن يبدأ الباحثون من البداية ، وأن يمعنوا النظر في المشكلة الاقتصادية والنظام الاقتصادي. لم يرفض الباحثون المسلمون المشكلة الاقتصادية ، بل ظهر عندهم بالتحقيق التاريخي سبق من سبق من علمائهم إلى طرحها وصياغتها ، كالعز ابن عبد السلام ، والشاطبي ، وغيرهما..

نعم قد لا تكون هناك مشكلة ندرة على مستوى العالم كله ، لو كان هذا العالم وحدة واحدة متآخية لا ظلم فيها ولا فساد. أما وأن العالم مقسم إلى دول مختلفة ، والناس لا يزالون يتظالمون ويتغابنون ، فإن المشكلة الاقتصادية مطروحة على مستوى الأفراد والعوائل والأمم. فهناك بالتأكيد موارد محدودة وحاجات متزاحمة عليها. ومما يخفف من حدة هذه المشكلة الاقتصادية حسن إدارة هذه الموارد وتنميتها وتوزيعها ، كما يخفف من حدتها الاقتصار على الحاجات المشروعة ، فلا بأس أن تدخل فيها الضروريات والحاجيات والتكميليات (=التحسينيات) ، ولكن يجب ألا يدخل فيها سرف ولا ترف ولا تبذير ، وبهذا يكون هناك على هذه الحاجات قيدان : قيد نوعي (يستبعد الحاجات المحرمة) ، وقيد كمي (يستبعد التوسع في المباح إلى حدود الإسراف).

وأوضح المنظرون أن النظام الإسلامي نظام فطري فعال من حيث كفاءته وعدالته :

1. فمن حيث الكفاءة نجد أنه نظام يراعي الفطرة والحافز ، إذ يقر الملكية الخاصة ، والميراث ، والمنافسة ، والحرية ، والشورى ، ويمنع الاحتكار والاستبداد ، ويحرم الإسراف والتبذير ، ويدفع الناس إلى استغلال الموارد والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة ، ويجعل التعاقد الرضائي ضمن حدود الشريعة والعدالة هو الأساس في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

2. ومن حيث العدالة نجد أن الإسلام قد أعطى العدالة بأبعادها المختلفة مكان ا لصدارة بين مقاصده ، وعززوه بأحكام محددة في مجال التكافل المعيشي وتخفيف التفاوت بين الناس في الدخل والثروة.

ففي مجال التكافل المعيشي ، عد الإسلام من أول واجبات الجماعة : كفالتها لحد مناسب من مقومات المعيشة لكل فرد يعجز بإمكانياته الذاتية عن الوصول إلى ذلك الحد ، وضع الإسلام لضمان تحقيق هذا الواجب مجموعة من التنظيمات والأحكام الإلزامية ، كنظام الزكاة ، وأحكام النفقات الواجبة بين الأقارب. فإن لم يكف ذلك صار بيت المالي مسئولاً.

وإلى جانب تلك التدابير الإلزامية حث الإسلام على كثير من التدابير الطوعية لسد حاجة المحتاجين ، ووعد عليها بجزيل الثواب في الآخرة ، كالترغيب في الأوقاف وكفالة الأيتام ، والصدقات المطلقة.

ويتسع مفهوم العدالة الإسلامي ليشمل تخفيف التفاوت في الدخول والثروات بين الناس. وقد صرح القرآن العظيم بأن من مقاصد الشريعة ألا يصبح المالي دولة بين الأغنياء فقط. شملت الشريعة الإسلامية عدداً من الأحكام لتحقيق هذا المقصد منها اشتراك الناس في الانتفاع بأنواع من الثروات الطبيعية، والإنفاق من بيت المال بهدف تخفيف التفاوت ، وأحكام الميراث التي توزع ثروة المتوفى بين عدد من أفراد أسرته وأقاربه.

الربـــا

الربا حرام في الإسلام ، سواء أكان كثيراً أم قليلاً. ولكن الزيادة في البيوع المؤجلة جائزة ، ولا تدخل في الربا المحرم. وكذلك فإن رأس المال إن لم يجز له الفائدة الثابتة ، إلا أن الإسلام أجاز له الاشتراك بحصة من الربح.

وعلى هذا فإن موقف الإسلام من الربا لا يفهم فهماً متكاملاً وصحيحاً إلا بالوقوف على الحكم الشرعي في هذه الأمور الثلاثة : القرض ، البيع المؤجل ، المشاركة في الربح.

نظريات الفائدة :

إن عدداً من النظريات الغربية التي تبرر الفائدة ، كنظرية المخاطر ، ونظرية أجر الزمن ، ونظرية أجر الانتظار ، ونظرية أجر الإدخار ، ونظرية التضحية أو الحرمان ، ونظيرة التفضيل الزمني ، وغيرها من النظريات ، قد أكدت أن رأس المالي يستحق عائداً ، ولكنها لم تثبت أن العائد هو الفائدة على رأس المال.

وبالتأمل في هذه النظريات الباحثة في مشروعة الفائدة ، يستطيع المختص أن يؤيد بها موقف الإسلام من الربا ، وفي مجال القرض والبيع المؤجل ، والمشاركة في الربح. فالإسلام جعل القرض بلا فائدة ، ولكنه لم يجعله بلا ثواب. كذلك تمويل التجارة والإنتاج ليس مجانياً بالضرورة ، فلم يطلب الإسلام من أحد تقديم قروض مجانية لأغراض التجارة والإنتاج ، إلا في الحالات التي تدخل في نطاق الإحسان الاجتماعي ، بل أجاز لرب المالي أن يكون له عائداً على ماله يتمثل في حصة من ربح المشاركة بينه وبين العميل.

وكذلك فإن إجازة الزيادة في البيوع المؤجلة تدل على أن الإسلام جعل للزمن قيمة ، وكثيراً ما قال الفقهاء القدامى بأن للزمن حصة من الثمن ويعنون بذلك أن للزمن المترافق مع النشاط الإنتاجي والخطر ، قيمة. ولهذا فائدة كبيرة في إقرار البعد الزمني في مجال تقويم المشروعات ودراسات الجدوى وما شابه ذلك. وبهذا تنتفي شبهة طالما ألصقت بالاقتصاد الإسلامي ، بغير حق ، وهي شبهة افتقاره لأحد معايير الكفاءة في المفاضلة بين المشروعات، وهي شبهة تقوم على مفهوم خاطئ للربا المحرم في الإسلام.

المصارف الإسلامية :

إن المصرف الإسلام مؤسسة تمكن الناس من أن يتعاونوا فيما بينهم في كسب أرزاقهم ، فمن عنده فائض من المالي يودع في الحسابات الاستثمارية لدى هذه المصارف ، على أن يكون الربح منقسماً بين ا لمودع والمصرف ، والمصرف يمول أعمالاً تجارية ، وصناعية ، وزراعية.. الخ. على أن يقسم الرحب بين رجال الأعمال والمصرف. أما الحسابات الجارية الخدمات المصرفية المعروفة لقاء رسوم محددة فتستمر حسب المعروف. كما توجد قنوات أخرى لتوليد الربح ، كشراء المعدات وتأجيرها وعمليات المرابحة للأمر بالشراء.

الجدير بالذكر أن المصرف الإسلامي يبعد الربا من سائر أعماله ، الأمر الذي يزيل من النشاط المصرفي في أسباب الظلم والفساد الاقتصادي. فإن المصارف الربوية توقع ظلماً على رجال الأعمال في حالة الخسارة ، بطلب الفائدة واسترداد رؤوس الأموال منهم ، كما تسبب عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي ، كما هو موضح في القسم الثالث من هذه الورقة.

وقد صدر من المركز وغيره من الكتب والبحوث ما أثبت أن ا لنظام المصرفي الإسلامي خال من الربا أكثر كفاءة وعدالة واستقراراً من النظام المصرفي الربوي ، الذي يحابي الأثرياء على حساب المنظمين ورجال الأعمال ، ويفسد على الناس أسواقهم لصالح فئة من المرابين.

الملاحظ أن هذه المزايا لا تتحقق إلا إذا سعت المصارف الإسلامية الحالية إلى التخفيف من نسبة صيغ التمويل التي تقوم على المداينات (مثل المرابحة والإجارة وما شابههما) وزيادة نسبة تلك التي تقوم على القراض والمشاركة ،ووجدت مؤسسات اجتماعية وتنظيمات تسمح بالصيغ التمويلية الإسلامية ، وتحميها قانونياً وعملياً.

عوامل الإنتاج المستقلة والتابعـة :

العاملان الأساسيان هما : العمل والمال. العمل يدخل فيه التنظيم ، وهو عمل متميز ومهم. أما المال فهو نوعان : مالي مثلي قابل للقرض ، كالنقود ، ومال قيمي قابل للإجارة ، كالأرض والعقار. والمال تدخل فيه الأرض ، وهي تدخل في النوع الثاني من المال : المالي القيمي.

العمل عائده الأجر أو الجعل أو الرزق أو الحصة من الناتج أو من الربح. وللأجر والجعل والرزق معان متميزة.

والعمل عائده الأجر أو الجعل أو الرزق أو الحصة من الناتج أن من الرابح. وللأجر والجعل والرزق معانٍ متميزة.

أما المال المثلي ، كالنقود ، فعائده حصة من الربح ، ولا يجوز أن يكون مبلغاً مقطوعاً (فائدة). والمال القيمي ، كالأرض والعقار ، عائده الكراء.

ومالك المالي يتحمل مخاطرة ملكه ، وكذلك إذا دخل في شركة من الناتج (كالمساقاة) ، وفي الربح (كالمضاربة أو القراض) ، فإنه يتحمل مخاطرة الخسارة.

كذلك العامل في مساقاة أو مزارعة أو مضاربة يتحمل مخاطرة خسارة عمليه ن إذا لم يكن هناك ناتج أو ربح.
فالمخاطرة قد ترتبط بعمل أو بمال ، فتزيد العائد الموقع للمال أو للعمل. أما محض المخاطرة، غير المقترنة بنشاط إنتاجي ، كمخاطرة الرهان وما شابهها ، فهذه مخاطرة لا يعترف الإسلام بها ولا بعائدها ، ونتيجتها الأساسية تحويل الثروة من طرف لآخر دون توليد ثروة جديدة أو عمل نافع.

ولهذا فإن المخاطرة تعد عاملاً إنتاجياً تابعاً لأحد العاملين المستقلين : العمل ، والمال. وهذا يعني أن دورها في الإنتاج والكسب دور تابع لا مستقل. وهي تستحق في النظام الإسلامي مكافأة مرتبطة بعنصر الإنتاج الذي تتبعه ، مالاً كان أو عملاً.

الأخلاق والاقتصـاد :

لما كان التقدم الكبير في التقانة والإنتاج مداره على الحريات الاقتصادية والحوافز على الابتكار والعمل الجاد ، صار الرجل الحديث ينفر من أي قيد على تصرفاته الاقتصادية. وكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع يرون أن الشروط والقيود على الحريات تعوق النشاط وتثبط التقدم.

هذا هو الخطأ الكبير الذي ارتكبوه ، فقد ظهر الفساد في البر والبحر من جراء هذا الاتجاه، والعلاج هو الأخلاق. فإن دور الأخلاق هو تقييد الحريات بما يضمن سلامة الجماعة من أضرار تصرف الفرد ، وضمان السلامة والرشد تشجيع التعاون على الخير. والأخلاق التي تميز بين الحسن والقبيح ، وبين الحق والباطل ، وهي التي تنبه الفرد على كل حق يقابله واجب ، وأن مراعاة صالح الغير في التصرف هو السبيل الوحيد لكي يسلم كل فرد من الآثار الضارة التي يمكن أن تنشأ من تصرف فرد آخر إذا أساء التصرف. وإن في مكارم الأخلاق مثل الصدق والأمانة والإخلاص والرحمة والشفقة والمواساة... الخ ، خير ضامن

لسعادة الفرد والمجتمع. فإن الأخلاق هي أساس العدل ، كما أنها الأساس الرصين للتقدم والرفاهة. ويرى الاقتصاد الإسلامي في الأخلاق مرشداً للفرد والجماعة في السلوك والسياسة. كما يرى أن الرأسمالية اللبرالية أفرطت في تشجيع الناس على التركيز على منافعهم فقط ، بدون مراعاة ما ينفع الآخرين ، وأن مبدأ " دعه يعمل" ، بدعوى أن الخير الاجتماعي سينتج عفواً من سعي الأفراد المركز على منافعهم الذاتية ، بدون أن يراعي هذا الخير الاجتماعي أحد ، مبدأ خاطئ لا أساس له من العقل والتاريخ وتجارب الأمم. فالخير الجماعي لابد أن يهتم به الفرد أولاً ثم الجماعة ، والدولة ممثلة للجماعة لسد الثغرات ، وإتمام ما يبقى من العمل اللازم لتحقيق العدالة والرفاهة.

ويرى الاقتصاد الإسلامي أن من ركائز الأخلاق إقرار المعروف ونفي المنكر ، وأن الأديان السابقة أوضحت مقتضيات الخلق الحسن ، كل دين في زمانه ومكانه وقد أكمل ا دينا ، وأعطى البشرية العليمات الخالدة المبنية على مكارم الأخلاق. وهي لب الاقتصاد الإسلامي ، وفي الأمر تفصيل يمكن الرجوع فيه إلى الأدب الاقتصادي الإسلامي.

ولا نتجاهل هنا أن كثيراً من الاقتصاديين المعاصرين قد بدؤوا يهتمون بالأخلاق ودورها في الاقتصاد ، علماً وسلوكاً وسياسة. فالاتجاه الذي تسلكه هذه المجموعة من الاقتصاديين يشمل الاعتراف بأهمية القيم الأخلاقية في السلوك الاقتصادي ، وأنه لا يخلو من سلوك أو سياسة من القيم الأخلاقية التي توجهه. كما يشمل وجوب النظر إلى هذه القيم في التحليل الاقتصادي، وإعطاءها دوراً بارزاً في بناء نماذج سلوكية أو سياسية ، وفي إيجاز أنظمة ومشاريع لحل المشكلات الاقتصادية ، مثل الفقر ، والفوارق بين الدخول والثروات ، والبطالة والتضخم... الخ ، وهذا ما يرحب به الاقتصاد الإسلامي.

مساهمات علماء المسلمين :

أجريت دراسة حديثة تبين معها سبق علماء المسلمين إلى معالجة العديد من المسائل الاقتصادية ، كالمشكلة الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة ، وتعظيم المنافع ، وبيان المنافع الزمنية والمكانية للتجارة. وكان لهم إسهام مهم في مجال النقود وتغيراتها ، وفي مجال المالية العامة.

ولعلنا نستطيع أن نذكر من هؤلاء العلماء : أبا يوسف (- 182هـ) ، والشافعي (- 204هـ) ، والجويني (- 478هـ) ، والغزالي (- 505هـ) ، والعز بن عبد السـلام (- 660هـ) ، وابن تيمية (- 728هـ) ، والشاطبي (- 790هـ) ، وابن خلدون (- 808هـ).

فجـــوة :

تعاون الفقهاء والاقتصاديون المسلمون في العصر الحاضر على إحراز شوط لا بأس به في مجال النظام الاقتصادي ، والنقود والمصارف ، والمالية العامة.

كما تعاونوا ، لاسيما من خلال مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، على الفتوى في الوقائع والنوازل المعروضة.

غير أن البحث العلمي لا يزال فيه فجوة بالنسبة لبعض الفروع الأخرى من المعرفة الاقتصادية ، لاسيما في مجال العلوم الاقتصادية التطبيقية.

والأمل معقود على ردم هذه الفجوة بمتابعة الدراسة الجادة والأصيلة في هذه الفروع.

2. نشأة المركز ودوره

نشأة المركز وأهم نشاطاته العلمية :

لقد أنشئ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في منتصف عام 1397هـ (1977م) ، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعة على توصية بهذا الشأن ، صدرت عن المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، الذي عقد قبل ذلك بسنة في جامعة الملك عبد العزيز ، تحت رعاية جلالة الملك خالد بن عبد العزيز رحمه ا . والهدف الأساسي للمركز هو البحث النظري والتطبيقي في مجال الاقتصاد الإسلامي ، بوصفه فرعاً متميزاً من فروع المعرفة ، ومجالاً مهماً للدراسة الجامعية في مستوياتها المختلفة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الأساسي إنشاء مكتبة متخصصة ، ونشر بحوث ، وإصدار مجلة علمية ، وعقد الندوات ، وإعداد المناهج الدراسية الجامعية.

في مجال البحث العلمي ركز المركز منذ البداية على الالتزام بمعايير علمية رصينة فيما يدعمه ويصدره من بحوث ، بحيث تكون هذه البحوث سليمة في منطلقاتها ومفاهيمها الشرعية وفي تحليلها الاقتصادي ، وبحيث يضيف كل بحث شيئاً جديداً إلى المعرفة في مجاله. كما حرص المركز باستمرار على استقطاب مساهمات أفضل المتخصصين حينما كانوا في أنحاء العالم ، وعدم الاقتصار على العدد ـ المحدود بالضرورة ـ من الباحثين العاملين فيه. وقد أثمر هذا الالتزام بالرصانة العلمية بفضل ا ، فصارت البحوث الصادرة من المركز مرجعاً مهماً للتدريس الجامعي ، وللباحثين في جامعات عديدة في العالم الإسلامي العالم الغربي ، وللمؤسسات المالية الدولية ذات الاهتمام ببعض جوانب الاقتصاد الإسلامي. كما أن سمعة المركز العلمية اجتذبت مساهمات عدد من الاقتصاديين غير المسلمين ، نشر لهم المركز بحوثاً نافعة.

وفي مجال إنشاء مكتبة متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ، تلقى المركز تبرعاً سخياً من سعادة الشيخ صالح عبد ا كامل ، تضمن إنشاء مبنى للمركز في الحرم الجامعي ، يضم فيما يضم مبنى للمكتبة وقاعة حديثة للمحاضرات ، كما شمل التبرع تأثيث المكتبة بأحدث التجهيزات الفنية ، مع منحة مالية سنوية لإمداد المكتبة بالكتب واللوازم وتشجيع ودعم البحث العلمي وتطوير مناهج علم الاقتصاد. وقد استفاد المركز من هذا التبرع السخي ، ومن دعم الجامعة المستمر ، فصارت المكتبة اليوم من أفضل مكتبات العالم في مجال الاقتصاد

الإسلامي. ومن أهم التطورات الأخيرة في المكتبة ، ربطها من خلال معمل الحاسب الآلي في المركز بعدد من المكتبات المهمة ، منها مكتبة البنك الإسلامي بجدة ، ومكتبة مركز الملك فيصل في الرياض ، وشبكة الخليج ، وسواها. وجمع المركز في مكتبته المئات من رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد الإسلام وفقه المعاملات ، من الجامعات الإسلامية والأجنبية ، يندر وجود مثلها في مكان آخر.

ومنذ عام 1403هـ بدأ المركز بإصدار مجلة علمية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية ، تعنى بالبحوث النظرية والتطبيقية في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي ، وتوزع الآن في نحو 126 بلداً.

ولقد لقيت المجلة ـ بفضل الله تعلى ـ قبولاً حسناً جداً من العلماء والجامعات ومراكز البحوث في أنحاء العالم ، نتيجة لمستواها الرفيع في موادها العلمية والتحريرية. ولعلها الآن المجلة الاقتصادية الوحيدة في العالم العربي التي أدرجتها مجلة (جورنال أوف إيكونوميك ليترتشر) الأمريكية : Journal of Economic Literature ضمن فهارسها الدوليـة.

وفي مجال الندوات والمؤتمرات ، التزم المركز أيضاً بمعايير صارمة لضمان نوعية ما يقدم فيها من بحوث ودراسات ، مع الإعداد الدقيق لها ، ابتداء من تحديد موضوعات للكتابة فيها وتفصيل قضايا كل موضوع ، وانتهاء بتنقيح أعمال المؤتمر أو الندوة وإصدارها في كتاب. وقد أثمر هذا الالتزام أيضاً بفضل الله تعالى ، فكانت بحوث وأعمال كل مؤتمر وندوة إضافة مميزة للمعرفة في مجالها ، ومرجعاً علمياً معتبراً. ومن أهم المؤتمرات والندوات التي أعدها المركز أو شارك في إعدادها :

- ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام ـ مكة المكرمة عام 1398هـ (1978م).
- ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام ـ إسلام أباد عام 1401هـ (1981م) ـ بالتعاون مع وزارة التخطيط الباكستانية.
- دورة تدريبية حول اقتصاديات الاستثمار بالمشاركة ـ جامعة الملك عبد العزيز بجدة ـ عام 1401هـ (1981م). بالتعاون مع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي ـ إسلام أباد عام 1403هـ (1983م) ـ بالتعاون مع المعهد القومي للاقتصاد في الجامعة الإسلامية بباكستان ، وكان موضوعه (التنمية والتمويل والتوزيع).

- مجموعة من الاجتماعات وحلقات العمل في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، حول تدريس موضوعات اقتصادية معينة على المستوى الجامعي من منظور إسلامي (كالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والمالية العامة وأصول الاقتصاد الإسلامي...) وهذه الندوات هي جزء من جهود المركز في مجال تطوير المناهج الدراسيـة.

إن مجال تطوير المناهج من وجهة إسلامية هو من أعلى أولويات المركز ، وفاء لواجبه تجاه الجامعة الكريمة التي أنشأته ورعته ، ومساهمة في تحقيق رسالة الجامعات في هذه الديار المقدسة ، التي تسعى باستمرار أن تكون جميع فروع المعرفة والعلم فيها منبثقة من شجرة الشريعة الإسلامية.

وتمثلت أهم جهود المركز في مجال المناهج الدراسيـة بما يلي :

- إحداث وظيفة نائب مدير المركز لشؤون المناهج مع تشكيل لجنة فنية للعمل الدؤوب في مجال تطوير المناهج ن وطورت وأعدت هذه اللجنة خطة منظمة لتطوير المقررات الجامعية الاقتصادية باتجاه إسلامي. ونفذت هذه الخطة في عدد من المقررات الدراسية لكن يلاحظ بالطبع أن تطوير المواد التدريسية في الاقتصاد الإسلامي لابد وأن يواكب ، ولا يمكن أن يسبق التطور العام للبحوث العلمية في هذا المجال.
- استعداد المركز لتقديم المشورة الفنية والمساعدة لأية جامعة ترغب في تطوير مقرر دراسي أو أكثر في الاقتصاد الإسلامي ، أو تطوير خطة دراسية متكاملة لمستوى البكالوريوس أو الدراسات العليـا. وقدم المركز عملياً هذه الخدمات لكثير من الجامعات داخل وخارج المملكة.
- صار المركز يعقد كل سنة لقاء علمياً لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في جامعات المملكة. وتتركز أعمال كل لقاء في جانب من جوانب تطوير مواد تدريسية في الاقتصاد الإسلامي وتبادل الخبرة الرأي فيها.

بالإضافة إلى ما سبق ، يقوم المركز بمجموعة من النشاطات ، ويقدم عدداً من الخدمات منها:

- التعاون العلمي مع العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية داخل وخارج المملكة ، ومن أبرزها : البنك الإسلامي للتنمية ، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، والمجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، والمجمع الفقهي لرابطة العالم

الإسلامي بمكة المكرمة ، ومركز صالح كامل للدراسات الإسلامية بالقاهرة ، والجامعة الإسلامية الدولية في إسلام أباد ، والمؤسسة الإسلامية في بريطانيا ، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشطن.

- للمركز برنامج للترجمة ، لم تكن أعماله كثيرة لمحدودية الموارد ، لكنها بفضل ا أعمال تميزت بنوعيتها العالية وأهميتها الكبيرة.

- بدأ المركز برنامجاً لدعم رسائل الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، يمكن أن يستفيد منه أي طالب دكتوراه متفوق في جامعة معتبرة ، في أي مكان في العالم ، إذا كان موضوع رسالته نافعاً للاقتصاد الإسلامي. فيقدم له المركز مشورة فنية ودعماً مالياً. ويمول هذا المشروع حالياً من المنحة السنية التي يقدمها سعادة الشيخ صالح كامل.

- وأخيراً ، لعل أهم خدمة "غير منظورة" يقدمها المركز باستمرار هي المشورة العلمية ـ اليومية تقريباً ـ لطلاب الدراسات العليا في جامعات المملكة ، وفي جامعات عديدة أخرى في العالمين الإسلامي والغربي ، فهم يزورون المركز أو يراسلونه أو يتصلون به هاتفياً في بعض الأحوال ، وعادة ما تتضمن هذه الخدمة إرشاد طلاب الدراسات العليا إلى موضوعات نافعة للبحث ، وإلى العناصر الرئيسية ، وبعض المراجع المهمة في كل موضوع.

وتحدثاً بنعمة ا يندر أن تصدر اليوم رسالة ماجتسير أو دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي في أي جامعة من جامعات المملكة ، بل في أي جامعة معتبرة في العالم ، إلا وللمركز فيها نصيب ، سواء بالمشورة العلمية المباشرة أو ببحوث أصدرها المركز واستفاد منها كاتب الرسالة.

وهذه الخدمة تقدم لطلاب الدراسات العليا ، حتى ولو لم تكن أبحاثهم معدة للنشر من قبل المركز نفســه.

أثر المركز في مسيرة علم الاقتصـاد الإسلامي :

إن انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، عام 1396هـ (1976م) ، وما تلاه من تأسيس المركز بعد ذلك بسنة في عام 1397هـ ، كانا نقطة تحول مميزة في مسيرة "الاقتصاد الإسلامي" ، بوصفه فرعاً من فروع المعرفـة.

إن من جملة جوانب التحول في مسيرة الاقتصاد الإسلامي التي ساهم المركز بفضل الله سبحانه في تحقيقها ، يمكن أن نذكر ما يلي :

أولاً : توليد تيار جديد في أدبيـات الاقتصـاد الإسلامي

كان الطابع الغالب على أدبيات الاقتصاد الإسلامي ، قبل نشوء المركز أنها مكتوبة من الفقهاء ومن المعنيين بالدراسات الإسلامية ، وأنه تغلب عليها المعالجة الفكرية العامة ، وأنها موجهة للجمهور المثقف في العالم الإسلامي.

ثم ما إن قام المركز حتى ساهم بصورة فعالة في توليد نوع جديد من أدبيات الاقتصاد الإسلامي ، يتميز بأنه مكتوب من المتخصصين في العوم الاقتصادية والمالية ، وأنه يعالج بتعمق قضايا محددة ، ويأخذ بالحسبان الأحكام الفقهية المتصلة بها ، وهو موجه للاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية ، وأنه لا يقتصر على مخاطبة المسلمين ، بل يسعى إلى مخاطبة الاقتصاديين الوضعيين أيضاً.

وكان من نشاطات المركز التي ساعدت مباشرة على توليد هذا التيار :

أ. إعلان الأبحاث : كان إصدار المركز " لإعلان الأبحاث " بالعربية والإنجليزية في عام 1399م (1979م) أمر غير مألوف بين مراكز البحث ، وقد تضمن الإعلان عدداً كبيراً من الموضوعات الاقتصادية التي يمكن أن تعالج من منظور إسلامي. وأرسل إلى كثير من الباحثين في مختلف البلاد في العالم الإسلامي وخارجه.

ب. الدعم المالي والعلمي : من الجانبين الاقتصادي والشرعي الذي يقدمه المركز من خلال اللجنة العليمة ولجنة المناهج ولجنة المجلة ، ومن خلال محكمية الشرعيين والاقتصاديين ، إلى من يتقدمون بمشروعات البحوث ، ويتمثل هذا الدعم العليم بصورة ملاحظات تفصيلية ، تشجع الباحث على أن يحقق في بحثه تلك المزايا التي يبتغيها المركز في الأدبيات الجديدة في الاقتصاد الإسلامي. كما يتمثل هذا الدعم أيضاً بتقديم التسهيلات المكتبية والمراجع للباحثين.

ت. الالتزام بمستوى علمي رفيع فيما يدعمه المركز أو ينشره من بحوث ، بحيث تكون سليمة من الجانبين الشرعي والاقتصادي ، وبحيث يضيف كل بحث شيئاً جديداً إلى الأدبيات السابقة ولا يكررها.

ثانياً : فتح قنوات متخصصة للحوار بين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي

ساهم المركز في حدود امكاناته في إنشاء عدد من القنوات العلمية ، كما شارك بفاعلية في القنوات التي رعتها جهات أخرى غير المركز ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ. إصدار مجلته العلمية منذ عام 1403هـ (1983م) ، وقد أشرنا إليها من قبل.

ب. المبادرة والمساهمة في عقد كثير من الندوات وحلقات العمل والمؤتمرات التخصصية التي ضمت اقتصاديين وعلماء شريعة ومتخصصين في علوم أخرى ذات صلة.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن المركز ثابر منذ سنوات عديدة على عقد (لقاء الأربعاء) ، وهو جلسة حوار علمي مفتوح في قضية من قضايا الاقتصاد الإسلامي تتم في مقر المركز.

وكان من ثمرات ظهور ذلك التيار الجديد من الكتابات العلمية وقنوات الحوار المتخصص أن برز الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً مهماً من فروع المعرفة ، وقبلت فيه عشرات من رسائل الدكتوراه في أرقى جامعات العالم الغربي فضلاً عن العالم الإسلامي.

ثم زاد الاهتمام بالموضوع عالمياً مع نشوء العديد من المؤسسات المالية والمصرفية لإسلامية إلى جانب تلك المؤسسات العلمية.

ت. الترجمة : يسعى المركز إلى توفير الاتصال الفكري بين مجموعتين كبيرتين من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي ، هما من يحسنون العربية ومن يحسنون الإنجليزية. وتم في هذا المجال إنجاز عدد من الترجمات لأعمال متميزة ، وذلك في حدود الموارد المتاحة للمركز.

ث. بذل المركز جهده في تحقيق التعاون والتفاعل العلمي بين الاقتصاديين وعلماء الشريعة ، والمعتمين بتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات ، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

ومما ينوه به في هذا المقام ، المشاركة النشطة لأساتذة المركز في بحوث ومناقشات ونشاطات المجامع الفقهية ومراكز البحوث في الجامعات.

3. الآفـاق المستقبليـة : اختلالات عالميـة

الأمن :

لقد شهد القرن العشرون تقدماً كبيراً في مستوى المعيشة ، إذ تيسر للإنسان ، من الغذاء واللباس والمسكن والمركب والدواء .. الخ . ما لم يكن يحلم به في القرن الماضي. ولكن الحق الذي لا يمكن لأحد أن يجحده هو أن النفوس لا تتمتع بالطمأنينة إلا نادراً ، والأسرة ليست سعيدة بحاية مرضية ، والشوارع مهددة بالجرائم ، والمدارس يخاف فيها ممن يبيع المخدرات ، وذلك في البلدان الأكثر تقدماً. أما الأكثرية الساحقة من بلدان العالم الثالث ، فهي لا تزال تعاني من الفقر والجهل والمرض والحرمان.

البيئة :

البشرية بأجمعها في البلدان الغنية والفقيرة معاً تواجهها أخطار جسيمة تصاحب الخلل في التوازن البيئي ، الذي ما كان ليحدث لولا سوء تصرف البشر في الكون لاسيما في القرنين الماضيين. وكما هو معلوم لدى الجميع فإن الغلاف الحامي من الأشعة الشمسية الضارة وهو الغلاف المكون من غاز الأوزون ، معرض للخرق بسبب كثرة غازات الفحم التي تتولد من المحروقات في العالم. كما أن انقراض كثير من الغابات الطبيعية لفرط استغلالها دون استبدالها أدت إلى فشل النظام الطبيعي لتنقية الهواء الذي نتنفسه. ولأول مرة في التاريخ تتعرض البشرية لنقص مياه الشرب والري في كل المناطق. ومن أسباب هذا النقص : تلوث الأنهار وتلوث المياه الجوفيـة.

سوء التوزيـع :

كما تعاني البشرية من ازدياد الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وبين بلدان العالم ، الأمر الذي يكاد يخلق مشكلات أمنية وتعقيدات دولية سياسية. وذلك في حين يعترف أكثر الناس بأن السعادة والأمان الموائمة بين الطبقات والأمم. كل ذلك يقتضي تضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة بين البلدان وبين الفئات في داخل البلدان.

النظام النقدي والمالي :

وإذا لا نحب أن نطيل في ذكر سلبيات الواقع البشري مع رحيل القرن العشرين ، فنكتف بذكر ظاهرة ثالثة لا تقل أهمية إذا أخذنا في الحسبان آثارها البعيدة والعميقة على حياتنا وحياة الأجيال القادمة ، ألا وهي ظاهرة عدم وفاء النظام المالي والنقدي بمتطلبات الحياة الاقتصادية السليمة والرشيدة. فالحياة الاقتصادية تقتضي أن يكون هناك قدر كبير من الاستقرار في النشاط الاقتصادي في الأسعار ، ولكن النظام المالي والنقدي السائد يسبب التقلبات وعدم الاستقرار. كما أن الحياة الاقتصادية تقتضي العدالة وتكافؤ الفرص والتوازن بين العلم والأجر، وبين الجهود وعوائدها ، وأن يوسع نطاق الاستفادة من الموارد المتاحة للبشرية ، ولكن النظام النقدي والمالي القائم على الربا والمضاربات الشبيهة بالقمار لابد وأن ينتج عكس المطلوب.

لقد أدت هذه الظواهر الثلاثة : الخلل البيئي ، الخلل التوزيعي ، الخلل النقدي والمالي ، إلى تكدر صفاء حياة البشر في كل مكان وليس فقط في زوايا فقيرة من الكرة الأرضية. وقد شهدت الأعوام الماضية ظهور عدة بحوث وكتابات بل مؤتمرات وندوات لمناقشة هذه الظواهر : الخلل البيئي ، والخلل التوزيعي ، والخلل النقدي والمالي ، ولكن لا نجاح حتى الآن في تقويم الخلل والاعوجاج.

وهنا يأتي الدور الذي يمكن للاقتصاد الإسلامي أن ينهض به في المستقبل ، إذ لديه من الأفكار والقيم والمؤسسات ما ليس عند الرأسمالية اللبرالية ، التي تدور في فلكها عقول الباحثين. إن من ميزات الاقتصاد الإسلامي أنه لا يقتصر على نوع واحد من العلاج ، فليس بالأخلاق وحدها ولا بالقانون وحده الذي تسانده قوة الدولة ، يحاول الاقتصاد الإسلامي أن يغير الحالة السيئة إلى حالة فاضلة. إن الاقتصاد الإسلامي لا يستعمل الحوافز المادية فقط ، لكي تعود الأمور إلى نصابها المطلوب ، كما أنه لا يقتصر على الحث الديني وثواب الآخرة وحده. لعقد تعودت بعض الأنظمة البشرية أن ترى في الإجراءات النظامية المؤسسية علاج ما يوجد من خلل في الحياة الاقتصادية ، ولكن الإصلاحات المؤسسية وحدها لم تنجح كما رأينا. وبالمقابل لقد ظن بعض المفكرين أن تعليماتهم وتوجيهاتهم القيمة للأفراد سوف تؤتي ثمارها لكي يسلكوا سلوكاً عادلاً وراشداً ، بدون الإلتفات إلى حقيقة مسئولية الإنسان في اليوم الآخر عن تصرفاته في هذه الحياة ، وبدون إعطاء وزن كاف للدولة وأنظمتها وقوانينها. يبدو أن البشرية لم تأخذ العبرة من هذه الدروس أما الاقتصاد الإسلامي فيمكنه أن يساعد البشرية في بحثها عن أفكار وقيم ومؤسسات وأنظمة تؤدي إلى سد الخلل البيئي والتوزيعي والنقدي

المذكور آنفاً ، وذلك بالنظر إلى شموليته ، فإن فيه مراعاة لكل جونب الحياة ، بما في ذلك العوامل النفسية والأخلاق والقانون وسلطة الدولة ... الخ. كما أن فيه سنداً راسخاً للأخلاق والبواعث النفسية الصحيحة ، وهو عقيدة الإيمان با واليوم الآخر ، ومسئولية الإنسان وحسابه على تصرفاته.

الخلل البيئي :

وإننا إذا نظرنا إلى الخلل البيئي شعرنا أن جذوره تكمن في عدم المبالاة وغياب المسئولية وإغفال مبدأ الأمانة في تصرفات البشرية في هذا الكون. والجدير بالذكر أن هذه الأفكار : الأمانة والمسئولية والحذر غريبة على الرأسمالية اللبرالية ، التي قامت على اللإدارية في الأمور الغيبية. ومنها الموت والحياة والمبدأ والمعاد ، كما شجعت على تعظيم المنفعة الذاتية وأغمضت العيون عن منفعة الغير. والحقيقة أن النزعة القومية التي رافق نشوؤها الرأسمالية في الغرب استبعدت من حسابها مصالح الأقوام الأخرى ، وخاصة غير الأوربية منها ، فجاءت سياساتها باستغلال الموارد الطبيعية للبلدان الأخرى في إفريقيا وآسيا جاءت تركز على منفعة فئة واحدة فقط من أقوام العالم ، فنتج عن تلك النظرة الضيقة ما نتج. ولكي نعيد الأمور إلى نصابها لا يكفي مجرد التوقيع على اتفاقية تحمي البحار والأجواء والأنهار.. الخ. بل لا بد من تصحيح التصور والفكر ، لأن القوي كثيراً ما يتحايل على الضعيف على رغم الاتفاقيات والتوقيعات فلابد للبشرية من السير على خطين متوازيين معاً : ألا وهما الأخلاق والقانون ، أي تهذيب النفوس وترشيد العقول إلى مبادئ الأمانة والمسئولية والاعتدال ، مع اتخاذ إجراءات دولية للحفاظ على البيئة وإزالة التلوث.

وكما أشرنا فيما سبق فإن الاقتصاد الإسلامي يرحب بكل اتفاقية وتعاون بين الشعوب للحفاظ على البيئة. وفوق هذا يربي الفرد ويرشده إلى سلوك يساعد على هذا العمل ويوجب على الشعوب الإسلامية اتخاذ سياسات تتلاءم مع مقاصد الشريعة فيما يخص البيئة.

الخلل التوزيعي :

أما الخلل التوزيعي فجذوره تكمن في الانفرادية والأنانية ، وتقدير الحياة المادية وملذاتها كل التقدير مع إهمال الجوانب الأخرى للحياة ، هذه هي المبادئ التي رافقت نشوء الرأسمالية اللبرالية في الغرب. فافترضوا أن الفرد لا يسعى أقصى سعيه إلا لتحقيق المنفعة الذاتية ، وأن التفاته إلى منافع المجتمع وصالح الغير لا ينتج عنه إلا خلل في الاقتصاد. وهذا إنكار لما

عرفناه من طبيعة البشر وهو أن حياتهم الفردية يلازمها جانب اجتماعي وأن مراعاة الفرد لصالح الغير في القرار وتجنب الضرر والضرار هو في صالح الجميع.

وكذلك على النطاق الدولي ، فإن تركيز دولة ما على تعظيم منافع شعبها وعدم مراعاتها لمصالح البلدان الأخرى ، لابد وأن ينتج عنه عدم التوازن في معيشة البشرية. وتفككها إلى فئات متعادية ، بعضها فقير فقراً مدقعاً ، وبعضها الآخر ثري ثراء فاحشاً. والخير في التوسط الذي لا يأتي إلا إذا نظر الإنسان إلى الكون على أنه تراث مشترك لجميع البشرية ، مع اختلاف بلدانها وأزامنها كي يستفيد منه القوي والضعيف ، ويبقى ميسور الاستفادة للأجيال القادمة ، فلا نهب ولا نهم ولا استئثار على حساب الغير من الأفراد والشعوب.

ومما لاشك فيه أن التعاون البناء بين الشعوب كان ولا يزال شرطاً لسعادة البشر بل الحق أن حتمية هذا التعاون زادت مع مرور الزمن ، وزيادة عدد السكان وسرعة المواصلات والتقديم الهائل في وسائل الإعلام وتبادل المعلومات ... الخ. إن حتمية التعاون بين الشعوب لا تقل أهمية عن حتمية التعاون بين أفراد شعب واحد. فإن كان ذلك كذلك فأيهما المنهج الأفضل : التعاون المبني على أساس الاعتراف برب واحد ، هو خالق الكون وإليه المعاد، وبيده الحساب والجزاء والعقاب أم التعاون الواقعي المبني على الخوف من أضرار عدم التعاون ورجاء منافع التعاون ؟ فالمنهج الثاني هو الذي عوات عليه الرأسمالية في العقود الأخيرة ، والأول هو منهج الاقتصاد الإسلامي الذي يدعو الأفراد والشعوب إلى أن يتجنبوا الضرر والضرار ، وأن يراعوا صالح الغير في قراراتهم ، وإلى أن يتعاونوا بينهم لتحقيق حياة أفضل للجميع ، وخاصة لإزالة الفقر المدقع والفوارق الفاحشة بين الفئات والأمم في المستوى المعيشي. كل ذلك استناداً إلى علاقة البشر مع ربهم والعلاقة الأخوية بين أفراد البشرية ، وأن كلاً يعود إلى ربه ويكون مسئولاً أمامه سبحانه وتعالى. وفي الوقت نفسه يرحب الاقتصاد الإسلامي بكل مبادرة إلى تحقيق الأهداف ، بغض النظر عن المصدر والباعث.

والمهم أن الاقتصاد الإسلامي لا يكتفي بمجرد الترغيب والترهيب بل عنده من الأنظمة والمؤسسات ما يضمن تحقيق المطلوب في هذا الصدد. فالزكوات والمواريث والأوقاف من الأنظمة الإسلامية المعروفة في سياق تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق ، وعلاوة على هذا يسوغ للسلطات الإسلامية اتخاذ مزيد من الإجراءات النظامية ، مثل التوظيف المالي والاهتمام بمصالح المجتمع حسبما تقتضيه الظروف وذلك على أساس التشاور بين من يهمهم الأمر.

الخلل النقدي والمالي :

أما الخلل النقدي والمالي الذي يؤدي إلى التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار ، فالاقتصاد الإسلامي يساهم في علاجه بإلغاء الربا والقمار. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن إحلال المشاركة محل الفوائد المصرفية في علاقة البنك مع المودعين ورجال الأعمال والمستفيدين من تمويل البنك ، سيزيل أكبر سبب لعدم الاستقرار وهو عدم الانسجام بين إيرادات رجال الأعمال المستفيدين من تمويل البنك وبين التزاماتهم المالية.

فالإيرادات لا تقبل التوقيت الصارم الذي تتصف به الالتزامات المالية في حالة الاستقراض ، كما أن الأولى لا تقبل التحديد الكمي كما هو حال الثانية. إذا حان وقت وفاء القرض ولم يحصل الإيراد ، أو جاء الإيراد أقل مما هو لازم للوفاء حصل الفشل الذي له آثار سلبية كثيرة. أما في حالة المشاركة فالالتزام المالي مع البنك يكون مربوطاً بالإيراد الفعلي لرجل الأعمال فلا يحدث أي فشل مماثل للفشل المذكور أعلاه في علاقة رجل العمال مع البنك الممول على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

والمعروف أن السوق النقدي والمالي اليوم خاضع لتصرف المضاربين والمقامرين ، الأمر الذي يؤدي إلى كثرة تنقل رأس المال النقدي من بلد لآخر ، ومن قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر. كما يحدث فيه اكتساب ثروات فردية هائلة في ثوانٍ ، وذوبان ثروات أخرى في ثوان ، وذلك بدون أي إضافة أو تغيير إلى الاقتصاد الحقيقي. فمن يكسب بمئات الملايين لا يضيف حبة واحدة إلى موجودات العالم ، ومن يخسر بمئات الملايين لا ينقص من الوجود حبة واحدة. ومع هذا فكل ما يحدث في السوق النقدي والمالي لا يؤثر على النشاط الاقتصادي تثبيطاً أو تشجيعاً ، كما يؤثر على أسعار صرف العملات. وعن هذا الطريق يؤثر على أجور العمال ودخول الموظفين وأرباح التجار.. الخ. ولإعادة الأمور إلى نصابها لابد من تحريم القمار والمضاربات التي تتسم بالمقامرة وتطهير السوق النقدي منها.

والتاريخ يشهد أن الرأسمالية لا تقدير على تحريم المقامرة ولا على تحريم الربا ، كما لا تقدر على تحريم الخمر والمخدرات وذلك لفقدان الأسس الفكرية والأخلاقية التي تبرر هذا التحريم، بل على العكس يوجد عندها من التصورات الأنانية والحريات المفرطة والمطلقة ما يمنع كل تحريم. أما البراجماتية المحضة التي تستند إلى حساب المنافع والمضار فالمشكلة فيها صعوبة تحديد " المنافع " و " المضار " ، وصعوبة تقديرهما كلياً ، ثم الوصول إلى قرار الأغلبية إن

لم يتيسر الإجماع. وحتى لو تم أخذ قرار واضح ، ما الذي يمنع القادر من خرق القانون إذا رأى ذلك في صالحه ؟

لقد شهدت العقود الماضية توجهاً عاماً في البلدان الإسلامية ، شعوباً وحكومات لإحياء التراث الإسلامي ، والعلم بتعاليم الشريعة الغراء في شتى جوانب الحياة بما فيها الحياة الاقتصادية ، فأعلن بعضها عزمه على ذلك ورأى بعضها أن العمل الجاد خير شاهد على هذا العزم وكل فيه خير إن شاء ا . ولكن الأمر الذي يجب التنبيه إليه هو أن التوجه يقتضي دراسات عميقة، واستعراضات علمية واسعة ، وبناء نماذج تحليلية ، لتطبيق تعاليم الإسلام في العصر الحديث وخاصة في الميادين الاقتصادية. وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر فريضة الزكاة ، فقد ظهرت في الأموال أشكال جديدة وتشبعت أنواع الأملاك (بين ما يملكه الأفراد ، والأسر ، والشركات بشتى أنواعها بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات والدولة على مختلف مستوياتها المحلية والإقليمية والمركزية ، والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية مثل الجامعات الخاصة). كما صار للفقر والمسكنة وتأليف القلوب وابن السبيل وفي سبيل ا أبعاد ما كانت لها من قبل. وكل هذا يتطلب إعادة النظر من أجل التطليق الصحيح والشامل لحكم الزكاة ومصارفها الشرعية.

إن تطبيق المبادئ الإسلامية وترسيخ القيم الدينية السمحة تحتاج إلى قواعد علمية بحثية ، ولا تأتي مثل هذه القواعد إلا إذا اهتم بها ذوو الاختصاص ، وخاصة الأوساط الجامعية. ولم ينشأ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي إلا نتيجة هذا الشعور ، وفي قدرته بإذن ا تقديم مثل هذه الخدمات ، وكما ذكرنا آنفاً فقد صدر عن المركز أعمال عن الزكاة وإدارة النقود والمصارف من منظور إسلامي ، مما ساعد الكثير من الأكاديميين ، ورجال الأعمال وولاة الأمور في عملهم الإسلامي ، ولا تزال مثل هذه الخدمات على رأس الأولويات البحثية في المركز.

وخلاصة الكلام أن علم الاقتصاد الوضعي لا يزيد على تحليل الآثار الحسنة والسيئة للسلوك والسياسات وليس من شأنه حث الأفراد والشعوب على التمسك بالحسنة وتجنب السيئة. أم الاقتصاد الإسلامي فهو لا يكتفي بالتحليل ، بل تجاوز ذلك بالاستمداد من مصدره الرباني إلى ترشيد البشر إلى ما فيه صلاحهم من التصرفات والسياسات في الدنيا والنجاح والسعادة في الآخرة. وتحذيرهم مما يمكن أن يؤدي بهم إلى الدمار والخراب في الدنيا والخسران والشقاء في الآخرة.

ولما كان العالم اليوم يبحث عن طرق ناجحة لمعالجة الخلل في الحياة الاقتصادية ، فإن الاقتصاد الإسلامي يدعو الناس إلى النظر فيما يقدمه من إرشادات سلوكية وتوجيهات سياسية ومشروعات مؤسسية ونظامية. أما العالم الإسلامي فسوف يجد في الاقتصاد الإسلامي ما يساعده على حل مشكلاته بكفاءة أعلى من الحلول المستوردة من الغرب ، والمركز يرى نفسه خادماً لكل من التفت من البشر عامة أو المسلمين خاصة إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة أو استرشاداً ، فهو كما قلنا آنفاً في عمل دؤوب لإصدار بحوث وعقد مؤتمرات وندوات وإعداد مناهج وجمع مواد صالحة للتدريس وتقديم خدمات مكتبية وإنشاء قاعدة معلومات في معمل الحاسب الآلي التابع لمكتبة المركز واستضافة باحثين وأساتذة زائرين.

الخاتمـة :

سبعة عشر عاماً مضت على إنشاء المركز ، وبرغم الإنجازات الكثيرة التي تحققت بفضل ا ثم بدعم إدارة الجامعة وسعادة الشيخ صالح عبد ا كامل ، وتعاون الكثير من الجهات وجهود النخبة من الباحثين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وبرغم تعدد مراكز البحوث والجامعات التي تهتم بالاقتصاد الإسلامي لا نزال نشعر بتعاظم التحديات وتزايد المشكلات التي تتطلب منا مزيداً من الجهد والسعي ، وا المستعـان.